الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
4 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودهري .....(بنغلاديش)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال: مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57392 (A)

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/56/3 (Part I)، A/58/210، A/58/204، A/58/337، A/58/362، A/C.2/58/5، A/C.2/58/6)

البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال: مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ((A/58/3 (Part I، A/58/170، A/58/303، A/58/304، A/C.2/58/4)

١ - السيد عليييف (أذربيجان): تحدث باسم الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، فقال إنه يتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة إزاء تقاريرها المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. والدول أعضاء المجموعة قد جعلت من التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط لديها، وهي مقتنعة بضرورة تحقيق التوازن بين التضامن الاجتماعي وإدارة الشؤون وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية. وهي تأمل في تحقيق نتائج طيبة بفضل أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة، كما أنها تشعر بالارتياح بالنسبة لاختيار المواضيع التي سيجري استعراضها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهي تشدد كذلك على مساهمة لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنسقين المقيمين في مجال تحسين تقييم القدرات المتصلة بتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية.

٢ - وفي إطار متابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ، قام المؤتمر الوزاري الخامس للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الذي عُقد بكييف في أيار/مايو ٢٠٠٣، باعتماد الصكوك التالية مع فتح باب التوقيع عليها: بروتوكول جديد لتقييم البيئة، وهو بروتوكول ملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبْر حدودي (اتفاقية إسبو)؛ وبروتوكول جديد آخر يتعلق بالمسؤوليات والتعويضات المترتبة على الآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية، وكذلك بالمياه العابرة للحدود، وأيضا بحماية واستخدام الحياة العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ وبروتوكول جديد ثالث بشأن انبعاث الملوّثات وسجلات التنقلات، وهو ملحق باتفاقية الوصول للمعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). والمجموعة تعيد تأكيد تأييدها لبرنامج استعراض الأداء البيئي التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣ - والقضاء على الفقر يشكل أمرا عاجلا، ومن ثم، فإنه ينبغي الاستمرار في دراسة مشاكل طرق الاستهلاك غير المستدامة. ومن الواجب، تحقيق النجاح في تعديل طرق الإنتاج والاستهلاك، وينبغي، من أجل هذا، تسليط الضوء على مصادر الطاقة المتجددة.

٤ - وحكومات الدول أعضاء المجموعة قد صدقت على بروتوكول كيوتو، وهي الآن أطراف في هذا الصك. وهي ترحب بإجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك بأعمال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتصل بتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر. ومن الواجب أن يولى مزيد من الاهتمام لآثار التصحر والجفاف في سياق إدارة المياه. وعلى صعيد الأمن الغذائي، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاضطلاع بدور هام، حيث عمد إلى تعزيز التنسيق فيما بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

٥ - وثمة ضرورة لتوعية الجمهور بشأن التدابير التي ترمي إلى تحقيق الاستدامة. وبهدف الاضطلاع بتغييرات حاسمة وجذرية، يجب القيام بالانفتاح بصورة واضحة، إلى جانب محاولة اتباع شتى الأنهج، فضلا عن إشراك جميع الأطراف. والدول أعضاء المجموعة تساند إقامة الشراكات فيما بين الحكومات والقطاع الخاص وشبكات المنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي، على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ - وفي سياق العولمة وتوسيع نطاق التجارة الدولية، ينبغي أن توضع قواعد تجارية تتسم بالإنصاف والدقة والتنسيق. ومفاوضات كانكون قد فشلت لسوء الحظ، ومن ثم، فإنه يتعين استئناف جولة مفاوضات الدوحة على نحوٍ عاجل. ومن رأي المجموعة أن التعهدات المعلنة لصالح تعزيز قيام نظام منصف متعددة الأطراف تمثل تعهدات صادقة، وأنه سيتم من جديد التماس اتخاذ إجراءات محددة في الجولة القادمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، ومن الآن فصاعدا، يجب تعزيز قدرات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية أيضا بشأن الاستفادة من المفاوضات التجارية المفتوحة والوصول للأسواق. وحيث تتقدم التجارة الدولية، يلاحظ أن الفقر يأخذ في الانحسار. ولا تنمية بغير سلام، كما أن التنمية شرط أساسي لاستمرارية هذا السلام.

البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/58/39 (ملحق)، A/58/315، A/58/345، A/58/204)

٧ - السيد كاسري (إندونيسيا): قال إن من دواعي التشجيع، ذلك التقدم المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية القيام على نحو كامل بالاستفادة من إمكانات هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتعين وضع إطار للتدريب والتعاون من أجل تمكين البلدان النامية من حماية مصالحها المتعلقة بالتنمية ومن الإسهام على نحو أكثر فعالية في العمليات المتعددة الأطراف ومن الاشتراك في الأسواق العالمية التي تشتد فيها المنافسة بصورة مطّردة. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بأعمال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن المسائل الاستراتيجية ذات الأهمية المشتركة لدى البلدان النامية. وهي تأمل في أن تضطلع الوحدة الخاصة بمزيد من أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع إيلائها اهتماما مطردا لموضوع إدراج هذه المسألة في الأعمال الموضوعية والبرامج التي تقوم بها الأمم المتحدة. ومن أجل هذا، يتعين على المانحين أن يعزّزوا من قدرات الوحدة الخاصة.

٨ - ومنذ انعقاد مؤتمر بوينس أيرس المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٧٨)، زاد الدين الخارجي الذي تتحمله هذه البلدان النامية إلى أكثر من ثلاثة أضعافه. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ هذا الدين ١ ٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من الدولارات. وهناك ضرورة ملحة، بالتالي، تتمثل في وضع استراتيجيات جديدة لإدارة هذا الدين. وتمويل الدين وتمويل التنمية مرتبطان ببعضهما على نحو وثيق، ومن ثم، فإن البلدان ذات الإيرادات المنخفضة قد تراكمت عليها ديون بالغة الارتفاع بصورة أدت إلى شلل تنميتها الاقتصادية ووقف جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وذلك في وقت يضطلع فيه المجتمع الدولي على نحو محدد بالتقليل من الفقر بسرعة لم يسبق لها مثيل في إطار إعلان الألفية. وهذا هو السبب في أن إندونيسيا تشجع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على القيام، في سياق تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر الكيانات المعنية، بدراسة وضع أطر تعاونية فعالة في مجال إدارة الدين حتى لا تختنق البلدان النامية تحت وطأة ديونها.

٩ - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أحرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدما كبيرا. وفيما يخص التعاون الأقاليمي، فإنه يمكّن الأقاليم من الاشتراك في مجموعة واسعة النطاق من المعارف وبيانات الخبرات، وكذلك من مواجهة المشاكل المشتركة لدى غالبية بلدان الجنوب. ومؤتمر المنظمات الأفريقية - الآسيوية دون الإقليمية، الذي استضافته حكومة إندونيسيا في باندونغ في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، يندرج في هذا الإطار. وآسيا وأفريقيا قد قررتا، من منطلق تحقيق التكامل فيما بينهما، وضع ما لديهما من موارد في سياق مشترك، مما يعني تهيئة شراكة استراتيجية جديدة ترمي إلى التغلب بشكل جماعي على مشاكلهما الإنمائية، وتشجيع السلام والرخاء والتقدم بمنطقتيهما. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بتنمية أفريقيا قد شجعوا البلدان على المساهمة في مبادرة الشراكة الجديدة التي تتعلق بتنمية أفريقيا، كما أنهم قد طالبوا بتوفير ١ بليون دولار من المنح بهدف مساعدة أفريقيا خلال السنوات الخمس القادمة.

١٠ - ومع هذا، فإن البلدان النامية تدرك أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن له أن يكون تعاونا مثمرا بصورة كاملة إلا من خلال زيادة التعاون مع الشركاء الدوليين، وخاصة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية وأفرقة البحث والقطاع الخاص وسائر الأطراف المعنية. ومن شأن هذه الشراكات أن تنقل كافة أنواع معارف الخبرات، مما يمكن استخدامه في الأطر السياسية وكذلك في مجال تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١ - ومن رأي إندونيسيا، بالإضافة إلى ذلك، أنه يجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يوسع من نطاق هذا الدعم في سياق برامجه العالمية والأقاليمية والإقليمية والوطنية.

١٢ - السيد غاندوم (إندونيسيا): قال، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إنه يشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمكن له أن يحقق نتائجه المرجوة دون بذل جهد جماعي من قبل كافة الشركاء في التنمية إلى جانب النظام المتعدد الأطراف بكامله. ومع هذا، فإن من المتعين على بلدان الجنوب أن تقوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتعاون، وذلك في فترة العولمة هذه وفي إطار ما يخيم على الدول من ظروف سياسية واقتصادية معقدة، ولا سيما في أعقاب فشل مفاوضات كانكون. وهذا النوع من التعاون يفضي إلى تنويع وتوسيع إمكانات التنمية لدى بلدان الجنوب، كما أنه يزودها باحتمالات للشراكات أكثر نفْعا، فضلا عن جعلها أكثر قوة على الصعيد الفردي والجماعي. وثمة ترحيب، بالإضافة إلى ذلك، بما أبدته البلدان النامية مؤخرا من روح التضامن والتماسك، ومن الجدير بالذكر أيضا أن هذه البلدان نفسها قد أصبحت من البلدان التي تقدم مساعدة تقنية، وبعضها يكرس جزءا من موارده لهذه المساعدة، فضلا عن التعاون الثلاثي، ولقد اضطلعت ماليزيا بمبادرات مختلفة في هذا المنحى.

١٣ - وماليزيا تؤيد الاحتفال كل عام بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب إعلان عقد دولي بشأن هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤ - السيد حسين (المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن البلدان النامية قد كان بوسعها أن تسيطر على العواقب الاقتصادية لاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من خلال تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع أنشطة الإنتاج، وذلك إذا كان هناك بطءٌ أقل شأنا على صعيد المؤسسات وتوفير المعلومات مع إزالة الحواجز الحالية. وهذه الصعوبات باقية بالرغم من الأعمال

المضطلع بها على يد مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

١٥ - وفيما يخص المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون (A/58/345)، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد الاحتفال سنويا بيوم للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب إعلان عقد دولي لهذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - السيد رمضان (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه، منذ اعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٧٨، فإن الوضع في هذا المجال قد تعرض للكثير من التطور. وثمة عدد من المبادرات الدولية والإقليمية قد اضطُلع به، ولا سيما مع صدور إعلان مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقد بهافانا في عام ٢٠٠٠، فضلا عن إعلان الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. والمؤتمر الأفريقي - الآسيوي، الذي انعقد في عام ٢٠٠٣ بباندونغ (إندونيسيا)، قد أعطى زخما جديدا للتعاون الثلاثي. والمؤتمر الرفيع المستوى، الذي سيعقد بمراكش (المغرب) في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سيوفر للمشاركين فيه الفرصة اللازمة لاستعراض وتقييم نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن وسائل تطبيق إعلان مؤتمر قمة الجنوب.

١٧ - والجماهيرية العربية الليبية تشعر بالتقدير إزاء تأييد ومشاركة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى جانب الدور المضطلع به من قبل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي ترى أن ثمة ضرورة لقيام هذه الجهات بالإكثار من برامجها وأنشطتها في الميدان، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بغية مساندة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. ومن الواجب أيضا أن يتوفر دعم تقني ومالي من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

١٨ - والجماهيرية العربية الليبية تشارك، على نحو نشط، في التعاون الاقتصادي والتقني، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وهي تنظم مؤتمرات وشراكات في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية. وقد أنشأت مصارف مشتركة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية التي ترمي، بصفة خاصة، إلى بناء هياكل أساسية ومكافحة الفقر في بلدان الجنوب. وقد وضعت كذلك برنامجا للاستثمار الخاص من شأنه أن يمكّن المستثمرين الليبيين من الاستثمار في أفريقيا. وهي تؤيد الاحتفال كل عام بيوم للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يمكن الاضطلاع به في ١٢ أيلول/سبتمبر، وذلك من أجل القيام بصفة خاصة بالسماح لشتى العناصر المؤثرة بأن تبذل ما لديها من جهود من أجل دعم قاعدة المعلومات المتاحة أمام كافة الشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن تنشيط نظام مراكز التشجيع. وهي تؤيد كذلك إعلان عقد دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك ابتداء من عام ٢٠٠٥.

١٩ - السيد رمضان (لبنان): قال إن زيادة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب يرجع إلى الاتجاهات المتعلقة بالتكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التعاون يشمل مجموعة واسعة النطاق من المسائل، ولكنه لا يشمل مسألة الدين واستمرارية هذا الدين، مما يمنع البلدان النامية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المأمول فيه أن تقوم البلدان النامية الرئيسية والبلدان المانحة بتأييد المبادرات المضطلع بها في هذا الميدان.

٢٠ - وعلى الصعيد العالمي، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النواحي النقدية والمالية جانبا من جوانب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يهم لبنان، فهو يتولى رئاسة فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية، الذي لا يزال يقوم بتشجيع التعاون فيما بين أعضائه في إطار مفاوضاتهم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسائر الهيئات المعنية بالمسائل النقدية والمالية. وصندوق النقد العربي الذي يتبع جامعة الدول العربية، يقوم، من جانبه، بتنسيق السياسات النقدية الوطنية، وهو حريص على استقرار أسعار الصرف وعلى تشجيع التدفقات الاستثمارية بين البلدان العربية. وفي عام ٢٠٠٢، وقّع الصندوق مذكرة للتفاهم مع منظمة التجارة العالمية بهدف تعزيز قدرات البلدان العربية في مجال التجارة الدولية، مع تزويدهم بمساعدة تقنية.

٢١ - والمساعدة المقدمة من البلدان الرئيسية في مختلف مناطق العالم تحظى بتقدير كبير لدى البلدان النامية التي تستفيد منها. ولبنان يشعر بقدر كبير من الامتنان تجاه البلدان أعضاء مجلس تعاون الخليج إزاء الدعم الذي ما زالت تقدمه للبنان في مجالات تتضمن بصفة خاصة إزالة الألغام والتعمير وتقديم مساعدات مالية. والبلدان المانحة بالاتحاد الأوروبي توفر زخما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد تنوي الشراكة الأوروبية - المتوسطة أن تضطلع، من الآن وحتى عام ٢٠١٠، بإنشاء منطقة للتبادل الحر تشمل الاتحاد الأوروبي والشركاء بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنهم لبنان.

٢٢ - ووفد لبنان على اقتناع بأن التعاون الثنائي لا يكفي لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأنه ينبغي، بالتالي، أن يولى الاهتمام، في السنوات القادمة، لإنشاء شراكات جديدة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٣ - السيد روجاس (شيلي): قال إن بلده - الذي بلغ حدّا ما من التنمية - يرى أن ثمة صعوبة، تتزايد يوما بعد يوم، في مجال الاستفادة من برامج التعاون. وشيلي تولي أهمية كبيرة، مع هذا، لقدرتها في ميدان التعاون التقني مع سائر البلدان النامية، ولا سيما من خلال وكالتها المعنية بالتعاون الدولي في ميدان التنمية، التي تضطلع بأنشطتها بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية.

٢٤ - وعلاوة على هذا، فإن شيلي مهتمة على نحو كبير بمؤازرة مراكز التشجيع العاملة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ووفد شيلي يتطلع إلى تأييد استنتاجات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي وردت في تقريرها (A/58/39)، حيث كان ثمة تشديد على أهمية التعاون التقني في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشيلي تحبذ التعاون الثلاثي بوصفه وسيلة تتيح الحصول على الموارد من البلدان المتقدمة النمو، مع إدخال تقنيّين شيليّين للعمل في بلدان ثالثة. ولقد تمكنت شيلي على هذا النحو من المساهمة في أعمال التعمير بأفغانستان.

٢٥ - وبالإضافة إلى هذا، فإن شيلي ترى أن برامج التنمية، التي تكفلها المنظمات الدولية، في غاية النفع. ومن أهم هذه البرامج، برنامج بلدان الجنوب، الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأمريكا الوسطى، وفي إطار هذا البرنامج، تقوم الوكالة الشيلية المعنية بالتعاون الدولي في ميدان التنمية بالتدخل. ولقد قدمت شيلي، على هذا النحو، معونة للعراق في مجال التغذية بالمدارس، وذلك في إطار برنامج التعمير الذي يموله برنامج الأغذية العالمي.

٢٦ - السيد ميرافضل (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إيران تؤيد التحليل الوارد في تقرير الأمين العام (A/58/345)، كما تؤيد توصية الأمين العام بتعزيز دعم التعاون فيما بين

بلدان الجنوب وبزيادة توعية الجمهور في هذا الشأن. والوفد الإيراني يوافق على فكرة إعلان يوم للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن إعلان عقد دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإعلان عقد من هذا القبيل سيوفر فرصة لوضع جدول للأعمال يتسم بمزيد من الاستناد إلى الإجراءات المحددة المتخذة في هذا السبيل. ومن رأي إيران أن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي سوف يُعقد بمراكش (المغرب)، من شأنه أن يتيح، لا مجرد التقدم في المسائل ذات الصلة، بل إنه سيتيح أيضا تأييد التعاون الدولي في مجال التنمية بهدف تنفيذ برنامج عمل هافانا.

٢٧ - ومن الواجب على المجتمع الدولي، من ناحية ثانية، ألا يقتصر على مجرد وضع آليات جديدة لتعبئة الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع الاتجاه إلى التجديد في هذا الصدد، بل إنه يتعين عليه بكل تأكيد أن يخصص مزيدا من الموارد لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان ثمة حماس ضئيل من جانب البلدان المتقدمة النمو إزاء المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، والوفد الإيراني يأمل في ألا تفسر ضآلة الحماس هذه بوصفها تعني عدم رغبة هذه البلدان في تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المؤكد أن مؤتمر إعلان التبرعات يشكل آلية من آليات التعاون الدولي، على الصعيد الحكومي الدولي، وهي آلية جديرة بالاحترام طالما كانت قائمة.

٢٨ - السيد بارنول (غيانا): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال يشكل آلية استراتيجية على صعيد تنفيذ برامج التنمية بين البلدان النامية، وهو يؤدي، بصفة خاصة، إلى تنشيط التبادل فيما بين هذه البلدان، ولا سيما التبادل الثقافي، الذي يضطلع بدور رئيسي ويستحق مزيدا من الاهتمام.

٢٩ - والجماعة الكاريبية تنظر دائما إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه جزءا رئيسيا من التعاون في أغراض التنمية، مما يمثل بالطبع شرطا أساسيا، لإقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم فعلا بالترابط. ومن هذا المنطق، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشجع على حلول نظام عالمي للتعاون يقوم على العدالة والانفتاح.

٣٠ - ومن دواعي التشجيع، ما يلاحظ من أن البلدان النامية تهتم بتعجيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في المسائل التقنية والاقتصادية. وينبغي الابتعاد تدريجيا عن اتباع الطرائق الخاصة، والأخذ بمبادرات استراتيجية أكثر انتظاما وأطول أجلا. وبلدان منطقة البحر الكاريبي قد سبق لها أن أكدت أن ثمة أهمية لتقاسم الممارسات المثلى، كما أنها شددت على بذل قصاراها لتهيئة طرق أخرى للتعاون فيما بينها.

٣١ - ويجب تشجيع أجهزة وبرامج الأمم المتحدة على مواصلة دمج أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياساتها وهياكلها وبرامجها. والدول أعضاء الجماعة الكاريبية تؤيد إعلان يومٍ للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب تحديد عقدٍ للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/12)

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/58/16، الفصل الثالث)

٣٢ - الرئيس: قال إن اللجنة قد تلقت تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دورتها الثالثة والأربعين. والجمعية العامة قد قررت أن تقوم اللجنة الثانية بتضمين برنامج عملها استعراضا للتوصيات الواردة في التقرير قيد النظر، مع إحالة كافة الملاحظات ذات الصلة إلى اللجنة الخامسة، قبل قيام

هذه اللجنة بدراسة مشروع الخطة المتوسطة الأجل وتنقيحاته. واللجنة الخامسة سوف تدرس هذه المسألة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبالتالي، فإنه ينبغي إرسال ملاحظات اللجنة الثانية إليها قبل ذلك الموعد.

٣٣ - والفصلان الواردان في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، واللذان يتصلان بأعمال اللجنة الثانية، يتناولان البند ١٢ من جدول الأعمال (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي) والبند ٩١ (المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي). وفي إطار البند ١٢، ترد التوصيات المذكورة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في الفرع باء من الفصل الثالث المعنون ''التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية'' (ص ١٠٧ إلى ص ١١٤ من التقرير A/58/16). وغالبية التنقيحات تتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، وكذلك البرنامج الفرعي ١٠، تمويل التنمية، من البرنامج ٧.

٣٤ - السيدة ديسانو (مديرة شعبة التنمية المستدامة): قالت إنها تؤيد التنقيحات المقترحة من جانب لجنة البرنامج والتنسيق والتوصيات المقدمة منها، حيث أنها تعكس مواصلة تنفيذ خطة عمل جوهانسبرغ ونتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٥٧، تعد التنمية المستدامة بمثابة عنصر أساسي من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. من منطلق خطة تنفيذ جوهانسبرغ، يلاحظ أن البرنامج الفرعي يسلّط الضوء، بصفة خاصة، على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وآليات التنفيذ الابتكارية، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - السيد دي روجاس (مكتب تمويل التنمية): قال إن البرنامج الفرعي ''تمويل التنمية'' برنامج جديد لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذا البرنامج الفرعي الجديد سيرد لأول مرة في ميزانية الأمم المتحدة القادمة. وإنشاء هذا البرنامج منبثق عن الولاية المغزاة من قبل مؤتمر مونتيري، إلى جانب قرارات الجمعية العامة التي تضمنت مطالبة الجمعية العامة للأمين العام بأن يضع آليات تتعلق بمثابة نتائج المؤتمر. ومن دواعي الاغتباط أن لجنة البرنامج والتنسيق قد أعربت عن ارتياحها إزاء الوثيقة ذات الصلة، وأنها اكتفت بإدخال تعديلات عليها تتصل بالصياغة. وثمة شكر للجنة البرنامج والتنسيق لقيامها بإضافة فقرة جديدة حتى تتسم الوثيقة بمزيد من الفعالية.

٣٦ - السيد أبو طاهر (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يرى أن مقترحات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق تبرز، على نحو كبير، الولايات المُعزاة لجوهانسبرغ، فضلا عن الولايات المُعزاة أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وأنه ينبغي تأييد القرار الرئيسي لهذه الدورة، الذي ينص على وضع برنامج متعدد السنوات لفترة ١٠ أعوام بهدف القيام، عن كثب، بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٣٧ - وفيما يخص البرنامج الفرعي ١٠ المتعلق بتمويل التنمية، يلاحظ أن مقترحات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق تراعي بوضوح أنه ينبغي أن يتوفر الدعم اللازم لدائرة الأمانة العامة التي ستتولى متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري. ومع هذا، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين لديهما اقتراحات ترمي إلى تحسين التنقيح المقترح للخطة المتوسطة الأجل على الصعيد السياسي: فهما تلاحظان أن الخطة المتوسطة الأجل قد أغفلت ذكر قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء بشأن تقرير

الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بدراسة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن مضمون هذا القرار لم يرد في الجزء السردي لوثائق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة البرنامج والتنسيق. ومن المقترح أن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بالتوصية، في تقريرها (A/58/16)، بإدراج إشارة لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء والولايات التشريعية المترتبة عليه في الفقرة ٧-٢ من البرنامج ٧. وثمة تشديد على أنه ينبغي ذكر هذا القرار في الجزء السردي من الاتجاه العام لبرنامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٨ - الرئيس: لفت انتباه اللجنة إلى الفرع جيم - ٣ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، والمعنون ''الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية'' (A/56/16، الفقرات ٥٤٢ إلى ٥٥١).

٣٩ - السيد كنيبورغ (مدير مكتب السياسات والتخطيط في مجال التنمية): قال إنه يذكّر اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد اضطلع بتقييم متعمق للبرامج الفرعية المتصلة بالمسائل الخاصة بالتنمية المستدامة (E/AC.51/2000/2). وفي أوائل هذا العام، اضطلعت لجنة البرنامج والتنسيق، وفقا للممارسة القائمة، بدراسة، تتم كل ثلاث سنوات، لمدى تنفيذ التوصيات التي قدمتها بناء على التقييم قيد النظر. ولقد لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق مع الارتياح، كما جاء في تقريرها، أنه كان ثمة تقدم في ميدان تطبيق العديد من توصياتها السابقة. ووصفت اللجنة، مع هذا، عددا من التوصيات الأخرى بشأن دور ومدى تعميم منشور ''الحالة الاقتصادية في العالم''، وهو من أكثر منشورات الأمم المتحدة رواجا. ومن المؤكد أن هذه المسائل ستكون موضوع دراسة جديدة في إطار الإصلاح المضطلع به من قبل الأمانة العامة. وثمة استمرار في تعزيز علاقات العمل بين أجهزة اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - السيد سيث (أمين اللجنة الثانية): اقترح، بناء على ما قبل في الجلسة، أن يقوم رئيس اللجنة الثانية بتوجيه رسالة لرئيس اللجنة الخامسة لإخطاره بأن اللجنة قد قامت باستعراض الفروع ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، التي أحيلت إليها من قبل الجمعية العامة والمكتب، وأنها تود إدراج تعديلين صغيرين. ففيما يتصل بالاتجاه العام للبرنامج ٧، تطلب اللجنة ذكر قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء بشأن تقرير الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني باستعراض التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يُشار إلى هذا القرار أيضا في الجزء المتعلق بتنقيحات الخطة المتوسطة الأجل المقدمة في الفصل السابع من الميزانية البرنامجية.

٤١ - الرئيس: قرر أن يقوم بهذا بعد حصوله على موافقة اللجنة.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥.